رؤية استشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة (جامعة أم القرى نموذجاً)

د. محمد فكري فتحي صادق
أستاذ مساعد أصول التربية
أخصائي تدريب بشركة التعليم النوعي المُشغلة لبرامج السنة التحضيرية
بالجامعات السعودية (عمادة السنة التحضيرية - جامعة أم القرى)

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلـي صياغة رؤية استشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة(جامعة أم القرى نموذجاً) وذلك من خلال التعرف على:

١. الإطار المفاهيمي الحاكم لمفهوم إدارة أصول المعرفة.
٢. محتويات إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية.
٣. طبيعة العلاقة بين جامعة أم القرى وإدارتها لأصولها المعرفية تحقيقاً لمفهوم التنمية المستدامة.
٤. الإجراءات المتبعة لإدارة أصول المعرفة بجامعة أم القرى من خلال دراسة وتحليل واقعها الحالى.
٥. المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة.

وقد استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي؛ لأنه المنهج الذي يتلاءم مع طبيعة البحث.

وقد اقتصر البحث على إبراز دور المؤسسات الأكاديمية والتعليمية في إدارة أصولها المعرفية تحقيقاً لمفهوم التنمية المستدامة، وانعكاساتها على الواقع المعاصر لهذه المؤسسات، وسوف يُركز البحث على تجربة جامعة أم القرى في إدارة أصول المعرفة كَمُدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

(١) أن مفهوم إدارة أصول المعرفة، لا يتم تداوله في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية، على الرغم من أن المعرفة وإدارة أصولها عبارة عن حقل معرفي خصب له فلسفته ونظرياته وأسسه.

(٢) أصبحت إدارة أصول المعرفة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في بيئة الأعمال الإدارية الحالية ولاسيما المؤسسات الأكاديمية والتعليمية باعتبارها منظمات مجتمعية تربوية تعمل على إعداد كوادر بشرية مؤهلة للقيام بحركة التنمية المستدامة داخل المجتمع.

(٣) أن إدارة أصول المعرفة تتعامل وفق منهجية علمية تعتمد على التنظيم والتوليد والمشاركة للمعرفة وأصولها مع المعارف والموارد البشرية، وكذلك المجتمع المحيط بها تحقيقاً للميزة التنافسية المستدامة.

(٤) تمتلك جامعة أم القرى كمؤسسة أكاديمية تعليمية بنية أساسية معرفية قوية لتأهيل العنصر البشري للعمل في ظل اقتصاد المعرفة من ناحية، والمساهمة في حركة التنمية المستدامة من ناحية أخري خاصة في ظل تطلعات المملكة؛ لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وفق رؤيتها (٢٠٣٠).

(٥) أن حركة التنمية المستدامة تعتمد على تنمية رأس المال البشري الفكري، لكونه العنصر الفاعل والمسؤول عنها؛ لذلك فقد وضعتها المؤسسات في بؤرة الاهتمام من خلال تقديم كافة التسهيلات والامكانات اللازمة لإدارتها بكفاءة عالية خاصة وأنها أهم مدخلات العملية التعليمية.

لذلك يقدم البحث رؤية استشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة (جامعة أم القرى نموذجاً).

Abstract :

Research Aims:

This is research aims to formulate forward-looking vision to determine the necessary requirements to assets management knowledge in academic and educational institutions to achieve sustainable development (umm AlQura university model) by identifying the :

1. Ruling conceptual framework of the concept of knowledgement assets.
2. The content s of knowledge management assets in the academic and educational institutions

3. The nature of the relationship between the Umm AlQura university and management of knowledge assets to achieve the concept of sustainable development.
4. Procedures for the management of knowledge assets Umm AlQura university through the study and analysis of the current reality.
5. Necessary requirements to knowledge management assets in the academic and educational institutions to achieve sustainable development.

Method used :

Current research used the descriptive method because this method fits with the nature of research.

The research has been limited To emphasis the role of academic and educational institutions in cognitive assets management an investigation the concept of sustainable development and its impact on the contemporary reality of these institutions. The research will focus on the experience of Umm AlQura university in the management of knowledge assets as entry to achieve sustainable development.

Results of research:

1. The concept of knowledge mangements assets are not traded in the academic and educational institutions in spite of that knowledge and management of its assets is afertile filed and he own his philosophy and his theories and foundations.
2. Knowledge assets management has become necessity that cannot be dispensed in the current administrive business environment, particularly the academic and educational institutions as educational community -based organizations working to prepare qualified human cadres to carry out the sustainable development movement in the community.
3. The knowledge assets management deals according to scientific methodology depends on the organization and generating and sharing Of knowledge and assets with the knowledge and human resources ,as well as the surrounding community for sustainable competitive advantage.
4. Umm AlQura university have an educational academic institution and own astrong knowledge infrastructure cognitive strong for the rehabilitations of the human element of action in light of the knowledge economy on the one hand . and contributing to the sustainable development, In light of the aspirations of the Kingdom to achieve comprehensive and sustainable development in accordance with the vision (2030).
5. The movement of sustainable development depends on human capital and intellectual development being active and responsible for them the element,so the institutions focus of attention by providing all the necessary facilities to mange them efficiently because it is the most important input to the educational process.

So**,** the research provide forward-looking vision to clear the necessary requirements for the management of knowledge assets in the academic and educational institutions to achieve sustainable development(Umm Al Qura university model)

مقدمـــــة:

بـادئ ذي بـدء لقـد بـات التطـور المجتمعي المعاصر فى أشكاله المختلفة يعتمد فـى نمـط سـيطرته ونفـوذه علـى المعرفـة وصـناعتها، حيـث تتعـاظم مكانتهـا، وأهميتهـا بوصفها الركيزة الأساسية فى بناء المجتمعات الحديثة، وتتعزز قوة الأنشطة المعرفية، لتتبوأ أكثر المفاصل حساسية وتأثيراً في منظومة الإنتاج الاجتماعي؛ لذا فقد أصبحت المعرفة وإدارة أصولها أهم مظاهر القوة في عالم الغد، لما لها من دور فاعل ومؤثر في عملية التنمية المستدامة.

فالمجتمعات المعاصرة تشهد تحديات عديـدة فرضـت نفسـها علـى طبيعـة الحيـاة، وأسـلوب عملهـا وعمـل مؤسسـاتها المختلفـة، ومنهـا مؤسسـة التعليم العـالي والـذي شـهد نقلـة نوعية كبيرة تمثلت في ظهور أنماط جديدة من

التعليم وتنمية مستدامة فى كافة جوانبه، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة فى عالم اليوم لا يستطيع أحد أن يُنكر ما للتربية والتعليم من دور فى ملاحقة هذا التقدم وإحداث التنمية الشاملة فى المجتمع، خاصة عندما تحرص المجتمعات" على وضع التعليم والثقافة فى طليعة أولوياتها وهمومها، كما تسعى إلى تطوير نظم التعليم فى شتى مراحله، باعتباره ركيزة التقدم، والعامل الأساسي الذي لا غنى عنه لملاحقة كل تطوير، فهو العنصر الذى يحكم القدرة على مواجهة تحديات العصر بقوة واقتدار".(المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،١٩٩٥م، ٣). ومن هذا المنطلق كان إعلان القيادات السياسية داخل المجتمعات المختلفة أن التعليم بكافة صوره وأشكاله يُمثل أمناً قومياً لها، وأنه يجب النظر إليه على أنه استثمار وليس مجرد خدمة.(صادق، ١٤٣٧هـ، ٢٣)

فتعتبر مؤسسات التعليم العالي من أهم المؤسسات التى تهتم بتحقيق التنمية المستدامة بداية من تنمية الموارد البشرية، وتعزيز القدرات والمهارات لدى طلابها وأعضاء هيئات التدريس؛ مما يجعل تبنيها لإدارة أصول المعرفة ضرورة عصرية لإزالة القيود، والمساعدة في التطوير والتغيير لمواكبة مستجدات عصرها، وانطلاقاً من أن إدارة أصول المعرفة ترتكز على العقل الذي يضمن إنتاج تلك المعرفة، وتوزيعها، وتحويل المعلومات إلى معرفة يتشارك فيها الجميع، وتؤدى إلى تنمية الابتكار والإبداع داخلها، لذا أصبحت من المبادرات الهامة في مؤسسات التعليم العالي، ومؤشراً دالاً على كفاءة تلك المؤسسات الأكاديمية والتعليمية من خلال توليد المعرفة، وتخزينها وتداولها، والتي تؤدي في النهاية إلى تطوير أدائها وتحسين العمليات والمخرجات داخلها.(لاشين، أبو عليوة،٢٠١٣م، ١٠٥)

وبناءً على ذلك فإن المعرفة وإدارة أصولها تعد أحد ركائز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة متطلبات المستقبل خاصة وأنها تتواءم مع أهداف رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م) والتي طرحها ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وقد اتضحت معالم تطبيقها وانسجامها المبكر في صدور الأوامر الملكية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وحكومته الرشيدة، بإعادة هيكلة بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، بما يتوافق مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك جاء البحث الحالي لطرح رؤية استشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة، ومحاولة للتغلب على أوجه القصور الذي تعاني منه

تلك المؤسسات خاصة فى ظل المنافسة من جانب مؤسسات أكاديمية تعليمية غير تربوية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات؛ لذا فإن تبني هذه الرؤية الاستشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لتطبيق وإدارة أصول المعرفة كأحد المداخل الإدارية الحديثة التى تمكنها من الوصول إلى مرحلة التميز فى ظل معطيات الحداثة والتطور للوقوف على جوانب القوة لتعزيزها والضعف للتغلب عليها وتطويرها، وانعكاساتها الظاهرة فى بعض التجارب المعاصرة.

مشكلة البحث :

واستجابة لهذا تتمثل مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

ما الرؤية الاستشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة؟

ويتفرع منه التساؤلات التالية :

١. ما الإطار المفاهيمي الحاكم لمفهوم إدارة أصول المعرفة؟
٢. ما أهم محتويات إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية؟
٣. ما أهم الإجراءات المتبعة لإدارة أصول المعرفة بجامعة أم القرى؟
٤. ما طبيعة العلاقة بين جامعة أم القرى وإدارتها لأصولها المعرفية تحقيقاً لمفهوم التنمية المستدامة؟
٥. ما أهم المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

يستهدف هذا البحث صياغة رؤية استشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة (جامعة أم القرى نموذجاً) وذلك من خلال التعرف على:

١. الإطار المفاهيمي الحاكم لمفهوم إدارة أصول المعرفة.
٢. محتويات إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية والتي تتمثل في:(دور المعلومات والأفكار في التنمية المستدامة / الإبداع والابتكار في إدارة أصول المعرفة / توظيف التقنيات والبحوث المعلوماتية لخدمة وتنمية المجتمع/ دور المكتبات ومراكز المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة).
٣. طبيعة العلاقة بين جامعة أم القرى وإدارتها لأصولها المعرفية تحقيقاً لمفهوم التنمية المستدامة.
٤. الإجراءات المتبعة لإدارة أصول المعرفة بجامعة أم القرى من خلال دراسة وتحليل واقعها الحالي في (تنظيم/ وتوليد وابتكار/ وتداول وتشارك/ وتقاسم) إدارة أصول المعرفة داخلها.

٥. المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة.

أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث فيما يلي:

١. تتأتى أهمية البحث الحالي من أهمية الموضوع ذاته، حيث يتناول قضية إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية باعتباره إحدى ركائز تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.
٢. لفت نظر مسؤولي الإصلاح وصانعي القرار وواضعي السياسة التعليمية لتطبيق مبادرات حديثة في إدارة أصول المعرفة بمؤسسات التعليم العالي بهدف تحسين الأداء، وتحقيق التميز في مجتمع المعرفة واقتصادها.
٣. كما أنه يُسهم في مساعدة قيادات مؤسسات التعليم العالي لتبني الممارسات والإجراءات الخاصة بإدارة أصول المعرفة، والتي تتضمن اتباع أنماط قيادية تُسهم في نشر الثقافة التنظيمية الداعمة لإنتاجها، ونشرها، وتبادلها بين أعضاء المجتمع الأكاديمي والتعليمي، واستخدام التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج البحث:

إن طبيعة المشكلة هي التي تحدد طريقة تناولها وما يستخدم فيها من مناهج بحثية ملائمة، لذا سوف يسير البحث في خطواته معتمداً على المنهج الوصفي؛ لأنه المنهج الذي يتلاءم مع طبيعة هذا البحث، وذلك للتعرف على التوجهات الفكرية الحاكمة لمفهوم إدارة أصول المعرفة، وأهم محتوياتها بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية. ووقوفاً على طبيعة العلاقة بين جامعة أم القرى كمؤسسة أكاديمية تعليمية وإدارتها لأصولها المعرفية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الإجراءات المتبعة لإدارة أصول المعرفة بالجامعة من خلال دراسة وتحليل واقعها الحالى. للخروج برؤية استشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة.

مصطلحات البحث:

- **المعرفة:**

يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: مجموعة من المعلومات الموضوعية التى تتضمن الحكمة والبصيرة وكافة الخبرات التى تمتلكها المؤسسات الأكاديمية والتعليمية والتي يمكن تبادلها ومشاركتها عبر كافة وسائل الاتصال المتاحة لتمكينها من اتخاذ القرار المناسب.

- **إدارة المعرفة:**

يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: تحليل موارد المعرفة، وتركيبها، وتنظيمها، وتنفيذ التغيرات المتعلقة بها لتحقيق الأهداف المأمولة بشكل هادف ومنظم، من أجل ايجاد وتوليد الميزة التنافسية التى يتم من خلالها استغلال

المعرفة في حل ومعالجة مشكلة ما داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية.

- **إدارة الأصول المعرفية:**

يمكن تعريفها إجرائياً بأنها مجموعة الموارد الفكرية المتراكمة داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية، بالإضافة إلى كافة الأصول المعرفية الخارجية ذات الصلة بها.

- **المؤسسات الأكاديمية والتعليمية:**

يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: تتكون من كافة الجامعات كمؤسسات تعليمية تربوية قادرة على تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها التى أنشئت من أجلها من خلال تفاعلها مع كافة مؤسسات المجتمع، معتمدة على مستجدات وأدوات العصر الحديث.

- **التنمية المستدامة:**

يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: مجموعة التغيرات الجذرية التى تحدثها المؤسسات الأكاديمية والتعليمية فى مجتمع ما من خلال اكسابه القدرة على تحقيق التطور الذاتي المستمر استغلالاً لكافة عناصره المتاحة بهدف تحسين وتجويد نوعية الحياة داخله.

- **المتطلبات:**

يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: مجموعة الجهود المبذولة من جانب المؤسسات الأكاديمية والتعليمية التى لابد من توفيرها : لتعزيز إدارة أصول المعرفة بها تحقيقاً للتنمية المستدامة.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالى على إبراز دور المؤسسات الأكاديمية والتعليمية في إدارة أصول المعرفة بها تحقيقاً لمفهوم التنمية المستدامة، وانعكاساتها على الواقع المعاصر لهذه المؤسسات، وسوف يركز البحث على تجربة جامعة أم القرى في إدارة أصول المعرفة كَمُدخل لتحقيق التنمية المستدامة انطلاقاً من رؤيتها المستقبلية لمواكبة كل ماهو جديد في كافة المجالات خاصة وأنها تحظى بمكانة دينية وتاريخية وحضارية وعلمية متميزة بسبب موقعها في أشرف بقاع الأرض ومهبط الوحى مكة المكرمة.

الدراسات السابقة:

سيتم عرض بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية على النحو التالي:

(١) دراسة مالهوترا، يو(٢٠٠٣م) Malhotra, Y. **بعنوان "قياس الأصول المعرفية. نظم المعرفة من أجل التنمية".**

هدفت هذه الدراسة على تطوير نماذج قياس أصول المعرفة وتمكين القطاع العام من قياس هذه الأصول وخاصة فى ظل التحول المستمر فى دول الأعضاء فى الأمم المتحدة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وذلك فى ظل تطور اقتصاديات المعرفة العالمية ويمثل هذا التحول تحول نموذجي من الاقتصاد المعتمد على عوامل الطاقة والإنتاج

التقليدي إلى تحول نموذجي قائم على أصول المعرفة ورأس المال الفكري وهذا التطور والتقدم فى أصول المعرفة ينبغي أن يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والتنمية البشرية إلى جانب الجوانب الاقتصادية؛ لذلك فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تطوير الأسس النظرية والعملية لإدارة وقياس الأصول المعرفية الوطنية، وقد قامت الدراسة باستعراض نماذج من المنظمات التنموية ذات السمعة الطيبة لقياس الأصول المعرفية وذلك لتحديد قدرة القطاع العام فى قياس وإدارة أصول المعرفة، وكذلك تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لإجراء التحسينات المطلوبة فى إدارة أصول المعرفة، وتحديد النماذج والمؤشرات التى تساعد فى توضيح ذلك.

وقد استخدمت الدراسة منهج التحليل، واستعراض الأقران ورسم صورة مستقبلية لتطوير أدوات القياس التى تقوم عليها أصول المعرفة.

وقد حققت الدراسة معظم أهدافها من خلال تطوير منهجية محددة واستحداث نماذج جديدة لقياس أصول المعرفة، كذلك تمكنت الدراسة من فهم جوانب القوة والضعف الموجودة وذلك لتدعيم جوانب القوة ورسم صورة مستقبلية لتطوير أدوات القياس التى تقوم عليها أصول المعرفة.

(٢) دراسة متولي (٢٠١٠م). بعنوان "التحول من إدارة المعلومات إلى إدارة الأصول المعرفية رؤية استشرافية تقويمية للاحتياجات والمتطلبات وعوائد التطبيق في المكتبات الرقمية العربية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة المعلومات، وإدارة المعرفة، وإدارة الأصول المعرفية، مع إبراز النقاط الفارقة بين كل مصطلح، وكذلك للتعرف على تأثير وعوائد تبني أو التحول إلى إدارة الأصول المعرفية على المكتبات الرقمية العربية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم برصد ظاهرة الخلط بين المصطلحات الثلاثة محل الدراسة، ثم تجاوز ذلك إلى محاولة طرح تصور للمتطلبات اللازمة لتبني منحنى إدارة الأصول المعرفية كأحدث وافد من هذه المصطلحات على تخصص المكتبات، وجدوى ذلك ومردوده الإيجابي على المكتبات الرقمية العربية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الوقوف على الطبيعة الخاصة للمعرفة والسمات المميزة لنوعيها؛ هو أولى الخطوات على طريق الإدارة الواعية للمعرفة والسبيل الأيسر لاستثمارها، كما أن الاستقرار على مفهوم إدارة المعرفة بشكلة الحالى يشير في الواقع إلى أنها لا تدير المعرفة بل تقوم في أحسن ظروفها بإدارة البيئة التى تساعد على تفعيل المعرفة. كما أن مفهوم

إدارة أصـول المعرفـة الحـالي والـذى عرضـته الدراسة داخل تلك المؤسسات سوف يمكنها من رفـع كفاءتهـا الأدائيـة وتحقيـق عوائـد لهـا، بـل ويمكـن أن يتبنـاه المسـؤولين فـى المكتبـات الرقمية والعمل على تطبيقه، خاصة إذا أخذت بمنحنـي إدارة الأصـول المعرفيـة ونمـاذج قياسات تلك الأصول.

(٣) دراسة حلاوة (٢٠١١م). بعنوان "دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمـي فـي دعـم التنميـة المستدامة فـي جامعـة القدس، ودور الإدارة العليـا فـي تشـجيع البحـث العلمي.

وقـد اسـتخدمت الدراسـة المـنهج الوصـفي مـن خـلال استخدام ثـلاث طـرق فـي جمـع البيانـات كمصـادر مهمـة فـي التحليـل، وهـي المقـابلات الحـرة مـع ذوي الاختصـاص، وتحليل المضمون من وثائق وتقارير والنشرات الصـادرة عـن الجامعـة مـن خـلال الموقـع الإلكترونـي والعلاقـات العامـة ودائـرة البحـث العلمـي، وكتـب ومراجـع، ورؤيـة الباحـث كموظف في الجامعة منذ تأسيسها، والمقابلات المقننة مع بعض المسئولين ذات العلاقة.

وقد توصـلت الدراسـة إلـى أن دائـرة البحـث العلمـي وبـدعم مـن الإدارة العليـا فـي الجامعة تدعم الباحثين وبقوة، سواء كانت في مجال العلوم، أو في مجال الدراسات الإنسانية وتنميـة الجامعـة ومـا وصـلت إليـه بالفعل، كمـا أظهـرت الدراسـة بـأن معظـم مجـالات التنميـة والتطـوير فـي مرافـق الجامعـة المختلفـة كانـت نتيجـة دعم خـارجي، وبجهد من الإدارة العليا، خاصة في مجال التمويل.

(٤) دراسة الزهراني (٢٠١٣م). بعنوان "إسهام الجامعة في معالجة تحديات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية".

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة، وتسليط الضـوء علـى غاياتهـا، مـع بيـان التحـديات التـي تواجـه التنميـة المسـتدامة فـي مجالاتها المختلفة، بالإضـافة إلـى إيضـاح كيفيـة إسـهام الجامعـة فـي معالجـة تحـديات التنمية المستدامة في مجالاتها المتعددة.

وقـد اسـتخدمت الدراسـة المـنهج الوصـفي التحليلـي الـذي يقوم بوصـف الظـاهرة التـى يريـد الباحـث دراسـتها، وجمـع أوصـاف ومعلومات دقيقة عنها.

وقـد توصـلت الدراسـة إلـى مجموعـة مـن النتـائج منهـا: أن التنميـة المستدامة عمليـة مخططـة وهادفـة، يتعامـل مـع المـوارد البشـرية والطبيعيـة والثـروات الوطنيـة، ويعمـل علـى حـل مشـكلات الأفـراد والمنظمـات مـن أجـل تحسـين نوعيـة الحيـاة، مرتكـزاً فـي تلبيـة احتياجـات الإنسـان علـى عـدد مـن المحفـزات كـالنهج

السياسي والإداري للدول، ومعتمداً على التقدم في كافة المجالات.

إلا أن التنمية المستدامة تواجه تحديات عديدة تتطلب وجود رؤية تكاملية وشمولية عند وضع السياسات والبرامج للوصول إلى استراتيجية تعالج تلك التحديات.

التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة يتطلب عناصر بشرية يتوافر لهم سُبل التعليم، والتدريب مدى الحياة، وتحسين نوعيته، وإعادة توجيه البرامج التربوية والتعليمية بما يتناسب مع تغيرات العصر المتواترة، وكذلك بناء الوعي السياسي والثقافي والفهم الاجتماعي حول التنمية المستدامة.

كما يعد إعادة توجيه التعليم العالي نحو الاستدامة يتطلب إصلاح وتطوير مقوماته لدعم الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات لكي يؤدوا دورًا نشطًا وواعيًا كأعضاء فاعلين لتحقيق التنمية المستدامة مع الانفتاح على المجتمع والاستئناس بجهوده وآرائه.

(٥) دراسة جي يونج سي، وجين يو(٢٠١٥م) YONG,C&WOOJIN,Y , JEE **بعنوان "الجوانب الاجتماعية لخلق المعرفة والتحقق من أصول المعرفة"**

هدفت الدراسة إلى التركيز على صحة بناء المعرفة وقياس نماذج الأصول المعرفية والتنظيمية، وقد أولت هذه الدراسة اهتماماً متزايداً بعلم أصول المعرفة وخاصة فى مجال الإدارة، وأكدت الدراسة على أن بناء أصول المعرفة ينبغي أن يشمل القدرة على التعلم المنظم والتي تراكمت من خلال التفاعل الاجتماعي داخل وخارج الحدود التنظيمية. فرأس المال الاجتماعي يوفر بنية تحتية لخلق المعرفة والقدرة على قياس المعرفة وعرفت الدراسة أصول المعرفة على أنها المهارات التنظيمية المتراكمة والدراية التى تجعل المنظمة أكثر قدرة على المنافسة.

وقد استخدمت الدراسة أسلوب العرض والتحليل فى عرض نماذج مختلفة من وجهات النظر المختلفة حول المعرفة ودراستها كعلم.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: تعزيز وفهم العلاقات بين رأس المال الاجتماعي والتعلم والقدرة وخلق المعرفة التنظيمية، وتوفير نماذج مقترحة لتطوير أدوات ادارية مفيدة من شأنها أن تمكن من النجاح من فهم المعرفة وخلق المنظمات، كما أشارت إلى وجود نوعين من القيود الرئيسية فى هذه الدراسة الأول: على الرغم من تحديد مجال لأصول المعرفة على أساس الخلفية النظرية فهذا يعتمد على الباحث والأحكام الذاتية؛ مما يؤدى إلى استنتاجات متحيزة. والثاني: تم تحديد بناء مجال أصول المعرفة دون اجراء اختبارات تجريبية ولذلك

يجب على الباحث فى المستقبل معالجة هذه القيود من خلال فحص أكثر دقة على أساس التجريب.

التعليق على الدراسات السابقة:

(١) تمثل دراسة كل من(مالهوترا، يو،٢٠٠٣م)، ودراسة (متولي،٢٠١٠م)، ودراسة(جي يونج سي، وجين يو،٢٠١٥م) إطاراً عاماً في مجال إدارة أصول المعرفة، تنطلق من الدعوة التي يتبناها ويسعي البحث الحالي إلى تفعيلها داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية.

(٢) أكدت معظم الدراسات السابقة على أن إصلاح التعليم العالي يأتي من خلال ربطه بخطط التنمية المستدامة داخل المجتمع، خاصة عندما تتبي المؤسسات الأكاديمية والتعليمية مثل جامعة أم القرى مدخل إدارة أصول المعرفة.

(٣) اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في استخدامه للمنهج الوصفي.

(٤) اتفق البحث الحالي مع دراسة(مالهوترا، يو،٢٠٠٣م)، ودراسة(جي يونج سي، وجين يو، ٢٠١٥م) في تقديم وبناء نماذج و طرق لقياس الأصول المعرفية، وتحقيق التنمية داخل المجتمع، بالإضافة إلى التركيز على الأصول المعرفية غير المادية المتمثلة في رأس المال البشري الفكري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

(٥) اتفق البحث الحالي مع دراسة (متولي،٢٠١٠م) في تقديم رؤية استشرافية حول إدارة الأصول المعرفية،على الرغم من الاختلاف بينهم في كون الدراسة الحالية تركز على التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة عند تطبيق مدخل إدارة أصول المعرفة داخلها.

(٦) اتفق البحث الحالي مع دراسة كل من (الزهراني، ٢٠١٣م) ودراسة(حلاوة،٢٠١١م) في علاقة الجامعة بالتنمية المستدامة ودور البحث العلمي فيها.

(٧) وعلى الرغم من هذا الاتفاق إلا أن البحث الحالي قد اختلف عن الدراسات السابقة في تركيزه تقديم رؤية استشرافية لتحديد متطلبات إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية، بالإضافة إلى تركيزه على إدارة أصول المعرفة بجامعة أم القرى.

(٨) وقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري واتباع المنهجية العلمية التى مكنته من تقديم رؤية استشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات

الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة.

المحور الأول: إدارة أصول المعرفة:

أولاً: الإطار المفاهيمي لإدارة أصول المعرفة:

مفهوم أصول المعرفة ليس بمفهوم جديد فقد تم استخدامه لفترة طويلة من قبل الكيميائيين فى القرن السادس عشر والجديد فى أصول المعرفة حدث فى أواخر القرن العشرين هو أن أصول المعرفة قد أتت لتشكل الأساس الحقيقي لاقتصاديات ما بعد الصناعة.

وقد تزايدت أهمية إدارة أصول المعرفة في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية مع ازدياد حجم الدور الذي أصبحت تلعبه المعلومات والمعارف والخبرات التي يمتلكها الأفراد داخلها كأهم مدخلاتها في العملية التعليمية، لذا فإن الحديث عن إدارة أصول المعرفة في تلك المؤسسات يمكن تناوله على النحو التالي:

(١) مفهوم المعرفة:

لقد تناول العديد من الفلاسفة القدامى المعرفة من زوايه مختلفة، إلا أن الاهتمام بإدارة أصول المعرفة وعلاقتها بهيكلية أماكن العمل لم يظهر إلا مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وهناك تعاريف عديدة للمعرفة. فيعرفها (Barnes,2002,35) بأنها مجموعة الحقائق والوقائع والمعتقدات والمفاهيم والمنظورات والحكام والتوقعات والمنهجيات ومعرفية الكيف (البراعات)Know – How .

ويعرفها محجوب (٢٠٠٢م،٢٠) بأنها "معاني ومفاهيم ومعتقدات ذهنية للإجابة عن تساؤلات الفرد مشبعة طموحاته ، ومحققة ابداعاته لما يريد أن يعرف". ويعرفها أبو النادي، والكيلاني (٢٠١٥م،٦٦) بأنها "المعارف التى تبنى الاجراءات عليها حتى تصل لمستوى إدارة المنظمة، وتقاس في الدراسة بالأداة التى تم اعتمادها".

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها مجموعة من المعلومات الموضوعية التى تتضمن الحكمة والبصيرة وكافة الخبرات التى تمتلكها المؤسسات الأكاديمية والتعليمية والتي يمكن تبادلها ومشاركتها عبر كافة وسائل الاتصال المتاحة لتمكينها من اتخاذ القرار المناسب.

(٢) مفهوم إدارة المعلومات.

يعرفها (Minson &Schmidt,2001,316) بأنها "الممارسة بمهارة لعلميات الرقابة، والتنظيم والتخزين، والاسترجاع، ونشر، وبث، وتوفير المعلومات الضرورية للعمليات الناجحة للمؤسسات والأعمال، والمنظمات، شاملة في ذلك إدارة التوثيق وادارة السجلات والبنيات التحتية للتكنولوجيا.

ويعرفها الكلاوي(٢٠٠٥م، ١٢)" بأنها عملية تطبيق مبادئ الإدارة على التزويد، والتنظيم، والضبط، وبث المعلومات، واستخدامها بما يحسن هذا التطبيق".

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها: تقديم استخدام أكثر فاعلية وكفاءة لكافة المعلومات داخل المجتمع بكافة عناصره لمساعدته على تحقيق أهدافه من خلال الاستخدام الأمثل لأدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة.

(٣) مفهوم إدارة المعرفة.

يعرفها (Daft,2001,544) بأنها "الجهود الهادفة للبحث الدائم عن رأس المال المعرفي في المنظمات لجعله منظماً ويسيرا، فضلاً عن ايجاد البيئة المناسبة التى تحفز على التعلم المستمر والمشاركة بالمعرفة". في حين عرفها (Turban,etal,2008,338) بأنها هى عملية تجميع وابتكار المعرفة بكفاءة وإدارة قاعدة المعرفة وتسهيل المشاركة فيها من أجل تطبيقها بفاعلية في المنظمة". كما يعرفها النشار (٢٠١٠، ٤٦) بأنها" الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة عن طريق مجموعة من الأساليب والأنشطة والإجراءات ومعايير الأداء؛ لتحقيق أهداف المؤسسة".

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها: تحليل موارد المعرفة وتركيبها وتنظيمها وتنفيذ التغيرات المتعلقة بها لتحقيق الأهداف المأمولة بشكل هادف ومنظم، من أجل ايجاد وتوليد الميزة التنافسية، التى يتم من خلالها استغلال المعرفة في حل ومعالجة مشكلة ما داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية.

(٤) مفهوم إدارة أصول المعرفة.

ففي اللغة تأتي كلمة " أصول " في أصلها من الأَصْلُ : أسفلُ الشيءِ، ك اليأْصول، ج: أَصولٌ وآصُلٌ وأُصُلَ، ككَرُمَ: صار ذا أَصْلٍ، أوثَبَتَ ورسَخَ أَصْلُهُ، كتَأَصَّلَ(الفيروزأبادي ،٢٠٠٥م، ٩٦١)

وفى الاصطلاح فقد تباينت حوله الرؤى الفكرية فمنهم من قدمها في إطار التجارة والصناعة حيث تعني الموارد الاقتصادية، أومن منظور برجماتي وتعني امتلاك القيمة Value التى يمكن تحويلها أو ترجمتها إلى أموالCash، وبذلك فإن مفهوم الأصول المعرفية تصنف تحت فئة الأصول غير المادية المتداولة، وهي تشمل الخبرات والأفكار والتجارب ومصادر المعلومات والكفاءات التى تمتلكها المؤسسة، والتي تتحول بشكل مباشر (من خلال بيع الاستشارات والدراسات) أو غير مباشر (من خلال تراكم الخبرات والاستشارات طويلة الأجل المعتمدة عليها في تطوير الأداء ورفع الجودة) إلى أموال ومكاسب مادية للمؤسسة(متولي،٢٠١٠م،٧٠٣-٧٠٤).

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الرؤي المتنوعة قد أشارت إلى أن المؤسسات التى تتبناها ترتكز في سياساتها واستراتيجياتها على الاهتمام بالأصول المادية وإهمال الأصول غير المادية دون إدارة وهذا ما يتنافى مع توجهات البحث الحالي.

وبـذلك يمكـن تعريـف إدارة الأصـول المعرفيـة إجرائيـاً بأنهـا: مجموعـة المـوارد الفكريـة المتراكمـة داخـل المؤسسـات الأكاديميـة والتعليميـة، بالإضـافة إلـى كافـة الأصـول المعرفيـة الخارجيـة ذات الصلة بها.

وبـذلك فـإن التعريـف قـد اشـتمل علـى تلك الخبرات والأفكار والمعارف وطرق التعلم والمهـارات المعرفيـة والتقنيـة، وقواعـد البيانـات والمعلومـات والسياسـات والإجـراءات المتبعـة داخلهـا والبـرامج وبـراءات الاختراعـات، بالإضـافة إلـى الأصـول المعرفيـة التـى تتواجـد لـدى العمـلاء والشـركاء، بهـدف استثمارها لرفـع كفـاءة الأداء وتحقيـق العوائـد للمؤسسـات الأكاديمية والتعليمية.

ثانياً: فئات إدارة الأصول المعرفية داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية:

لقـد حـدد (Zhang,2005) فئـات الأصـول المعرفيـة والتـي وردت فـى متـولى (٢٠١٠م، ٧٠٧) فـي ثـلاث فئـات رئيسـية تتكامل فيما بينها، وهى:

١. **الأصول المعرفية البشرية،** وتشمل: قدرات العاملين، وخبراتهم ومهاراتهم، وقدراتهم الإبداعية والابتكارية المتوفرة لديهم.(ضمنية Tacit).
٢. **الأصول المعرفية الهيكلية،** وتشمل: براءات الاختراع، وطرق البحث، والنظم الإدارية، والحلقات التدريبية، والمعايير واللوائح الخاصة بالمؤسسة ...إلخ. (صريحة Explicit).
٣. **الأصول المعرفية للسوق،** وتشمل: معرفة عن الصناعة، ومعرفة عن العملاء، ومعرفة عن الشركاء...إلخ.(ضمنية Tacit/صريحة Explicit).

ويضيف (Naftanaila,2012,5) أنواع إدارة أصول المعرفة على النحو التالي:

١. **أصول المعرفة التجريبية:** وتشمل المهارات الخاصة بالأفراد، والحب والثقة، والعاطفة والتوتر.
٢. **أصول المعرفة المفاهيمية:** وهى المعرفة الصريحة وتشمل الصور والرموز، والأسهم، والعلامات التجارية.
٣. **أصول المعرفة الروتينية:** وهى جزء لا يتجزأ من الإجراءات والممارسات وتشمل الثقافة التنظيمية.
٤. **أصول المعرفة النظامية:** وتشمل المعرفة الصريحة، قواعد البيانات، براءات الاختراع.

ثالثاً: طرق قياس الأصول المعرفية بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية:

مـن المؤكـد أن ايجـاد أدوات ونظـام فعال لتقييم وإدارة قيمة الأصول المعرفية يواجه العديد من الصعوبات بسبب الطبيعة الضمنية للمعرفة؛ لأن الأصول المعرفية يحب أن تبنى وتستخدم داخلياً حتى يمكن تحقيق التقييم الكلي لها، كما أنه لا يمكن أن يتم بيعها أو شرائها،

وهنـاك صـعوبة أخـرى فـي قيـاس الأصـول المعرفيـة تتمثـل فـي أن هـذه الأصـول ذات طبيعـة ديناميكيـة متغيـرة؛ لأن تقيـيم الأصـول المعرفيـة التـى تمتلكهـا المؤسسـات فـي وقـت محـدد غيـر كـاف لتقيـيم وإدارة هـذه الأصـول بدقـة. (رفـاعي، ٢٠٠٧م،٦٦) ، كمـا أن إخضـاع تلك الأصـول المعرفية للقياس يتطلب وضـع قـيم ونسـب ومعـايير موضـوعية لأداء العـاملين فـي المؤسسـة كـأفراد وجماعـات، وهـو أمـر ينطـوي علـى درجـة كبيـرة مـن الصعوبة.(متولي،٢٠١٠م،٧٠٩)

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإنه يمكـن تقيـيم أصـول المعرفـة بالمؤسسـات الأكاديميـة والتعليميـة وهـذا مـا حـدده رفاعي(٢٠٠٧م،٦٧)على النحو التالي:

١. الحقوق الفكرية المسجلة وتضم: براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق التأليف.
٢. الأصول الفكرية (غير المسجلة ولكنها مصنفة) وتضم الرسومات والبرمجيات، والرسوم التخطيطية والأسرار التجارية المدونة، وقواعد البيانات، والطرق الإجرائية.
٣. رأس المال الفكري(رأس المال البشرى والتنظيمي غير المصنف) ويضم المعرفة المجمعة من المؤسسة، والمهارات والمعارف الفردية للعاملين (المعرفة الفنية) ، والثقافة التنظيمية، وارضاء العميل.

وبنـاءً علـى ذلـك فإنـه يمكـن التأكيـد على أن إدارة أصول المعرفة يمكن قياسها مثل بـاقى الأصـول خاصـة عندما يـتم تحويلهـا إلـى أموال أو استثمارات، وكذلك عندما يتم تحقيق قيمـة مضـافة مـن خـلال تنميتهـا واسـتثمارها وتحقيق الاستغلال الأمثل لها.

رابعاً: الحاجة إلى إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية:

من المؤكد أنه يتعين على المؤسسات التعليميـة والأكاديميـة المختلفـة الأخـذ بـإدارة الأصـول المعرفيـة والتـي حـددها متـولى (٢٠١٠م،٧٠٨-٧٠٩) على النحو التالي:

١. الحد من التناقل غير الرسمي للخبرات والمعارف بين العاملين في المؤسسة، وإحلال نظام محكم لنقل هذه الخبرات والمعارف يدعم توجهات المؤسسة وأهدافها.
٢. وجود نظام يكفل اطراد ومعايير أداء العاملين للمهام المنوطة بهم بصرف النظر عن الضغوط المختلفة التى يمكن أن يتعرض لها، حيث تؤدي الضغوط التنافسية على سبيل المثال إلى تقليص قدرات العاملين على استثمار المعارف التى في حوزتهم أو تحصيل معارف جديدة.
٣. يتطلب اكتساب المعارف وتطبيقاتها كثيراً من الوقت، وعادة ما يعاني العاملين من ضيق الوقت الذي يمكن أن يخصص لهذا الغرض.
٤. وجود احتمال قائم لنقل أو تقاعد العاملين ذوى الخبرة أو تركهم لعملهم بالمؤسسة، مما

يستوجب وجود نظام يضمن نقل خبرات هؤلاء العاملين لمن سيحل محلهم دون أن يتأثر خط سير العمل اليومي.

٥. مواجهة التعقيدات المتزايدة التى يمكن أن ينطوي عليها دولاب العمل مع مرور الوقت.

وبناء على ذلك يجب على المؤسسات الأكاديمية والتعليمية تبني مُدخل إدارة أصول المعرفة لمواكبة التطور والتغيير والتسارع الفكري العالمي الذي طرأ على كافة نظم المجتمع ومنها منظومة العملية التعليمية بهدف دعم الابتكار بتوليد معرفة وتخزينها ومشاركتها، وكذلك الاسهام في تكوين رأس مال بشري قادر على تحقيق الميزة التنافسية من ناحية، ويستطيع القيام بالتنمية المستدامة داخل المجتمع من ناحية ثانية.

خامساً: محتويات إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية:

١. **دور المعلومات والأفكار في تحقيق التنمية المستدامة.** يؤكد دفلين (٢٠٠١م،٤٥) أن "أفكارنا حبيسة عقولنا لكن المعلومات إلى حد ما موجودة في العالم الخارجي، وأياً كانت هذه المعلومات فإنها موجودة في مكان ما بين العالم المادي المحيط بنا وبين العالم العقلي للفكر الإنساني". وهذا ما دعي العديد من الباحثين لدراسة المعلومات والأفكار كل في تخصصه سعياً للوقوف على دورها في حركة التنمية المستدامة داخل المجتمع خاصة في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات وتطوره، وهنا يبرز دور المعلومات والأفكار كأحد مدخلات إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية.

٢. **الإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة،** حيث تعد ثقافة الإبداع والابتكار أحد أهم مصادر الميزة التنافسية في مجتمع اقتصاد المعرفي حيث استولت تلك المفاهيم على عقول صُناع السياسة والاقتصاد كوسيلة لزيادة الدخل القومي والفردي، والعمل على الحد من معدلات البطالة. وهنا تبرز أهمية الإبداع والابتكار في إدارة أصول المعرفة في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية التى تعد المصدر الرئيسي لرأس المال البشري الفكري كمتطلب لتحقيق التنمية المستدامة.

٣. **توظيف التقنيات والبحوث المعلوماتية لخدمة وتنمية المجتمع،** فالتقدم العلمي المادي ليس له حدود، ولا تبدو له نهاية فالدول المتقدمة تزداد تقدماً باستخدام التقنيات والبحوث المعلوماتية إيماناً منها بأنها مفتاح التنمية الشاملة المستدامة خاصة في ظل التحول إلى اقتصاد المعرفة؛ لذا بدأت الجامعات في تلك البلدان في وضع برامج التطوير والإصلاح لتعزيز عملية التنمية المستدامة، لكى تتمكن بالتعامل مع عصر المعلوماتية بكفاءة لإنجاز مقومات مجتمع

المعرفة، وهنا تبرز أهمية توظيف التقنيات والبحوث المعلوماتية في إدارة أصول المعرفة داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية لتحقيق التنمية المستدامة.

٤. **دور المكتبات ومراكز المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة،** حيث تُسهم مراكز المعلومات والمكتبات بدور هام في دعم العملية التعليمية وذلك من خلال تجويدها وتحسينها، بهدف الوصول لبيئة تعليمية ذات مستوى متميز وجاذب للطلبة من خلال توفيرها للعديد من الأوعية والمصادر والوسائل التعليمية التربوية، لهذا تظهر أهمية المكتبات ومراكز المعلومات فيما تقدمه من محتويات يتم إدارتها بطريقة ذات كفاءه عالية داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية لتوفير مخرجات تعليمية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثاني: إدارة الأصول المعرفية بجامعة أم القرى:

(١) نبذه تاريخية:

في عام(١٣٦٩هـ)، أمر الملك عبدالعزيز بتأسيس كلية الشريعة في مكة المكرمة لتصبح أولى المؤسسات التعليمية العالية قياماً في البلاد. وتظل جامعة أم القرى، رغم حداثة قيامها في هيأتها وترسيمها الحالي, من أكثر الجامعات تميزا بحكم موقعها وعراقتها. فقد برزت الجامعة, كمؤسسة أكاديمية ذات سمعة علمية كبيرة في علوم الشريعة والتربية والدراسات الإسلامية, علاوة على التخصصات العلمية والتطبيقية الحديثة، وجاءت نشأتها حيث قد مرت نشأتها بثلاث مراحل تاريخية: فالمرحلة الأولى (١٣٦٩-١٣٩١هـ) ففي عام(١٣٧٢هـ)، تم إنشاء معهد للمعلمين باسم "كلية المعلمين" استمرت إلى عام (١٣٧٩هـ)، ثم أسندت مهمة إعداد المعلمين لكلية الشريعة عام(١٣٨١هـ)، وسميت كلية الشريعة والتربية، وفي عام(١٣٨٢هـ)ـ أُنشئت كلية التربية بمكة المكرمة مستقلة عن كلية الشريعة.

في حين جاءت المرحلة الثانية (١٣٩١-١٤٠١هـ) لتشير إلى انضمام كليتي الشريعة والتربية إلى جامعة الملك عبدالعزيز، وافتتاح كلية التربية بالطائف، وإضافة أقسام علمية جديدة، وإنشاء عدد من المراكز العلمية.

كما جاءت المرحلة الثالثة بصدور الأمر الملكي في عام(١٤٠١هـ) بإنشاء جامعة أم القري إلى انبثاق عدد من الكليات كامتداد لأقسام كليتي الشريعة والدراسات الإسلامية ، والتربية مع معهد اللغة العربية، حيث تم خلال العقد الأول من القرن الخامس عشر إنشاء خمس كليات, بالإضافة إلى كلية التربية بالطائف التي افتتحت في عام(١٤٠٠هـ)ـ, وكلية الطب والعلوم الطبية في عام(١٤١٦هـ) بمكة، وتحويل عمادة خدمة المجتمع إلى كلية، وبذلك أصبح عدد كليات هذه الجامعة اثنتي

عشرة كلية بالإضافة إلى معهد خاص بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها, ومعهد لأبحاث الحج. وتم افتتاح كلية للمجتمع بالباحة.

وفي عام(١٤١٤هـ)، بدأ انتقال الكليات إلى المباني الجديدة في العابدية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وتبعتها باقى كليات الجامعة. وتتوزع مقرات الجامعة حالياً وكلياتها على ثلاثة مواقع في مكة المكرمة بالإضافة الى فروع الجامعة في الجموم، والقنفذة، والليث.

(٢) أهداف الجامعة:

يعد إنشاء جامعة أم القرى في بلد الله الحرام يضفي عليها طابعاً مميزاً كمؤسسة علمية وثقافية تهتم أول ما تهتم بالعقيدة الصحيحة وترسيخ المفاهيم الإسلامية، في مختلف مجالات العلوم والفنون، كما تسهم في تنمية القوى البشرية وتوفير الخدمات المطلوبة على مستوى القطاعين العام والخاص، وفق احتياجات التنمية السريعة للبلاد، وفيما يلي أهم الأهداف التي ما زالت تسعى الجامعة لتحقيقها حسب نظام الجامعة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٩٠ بتاريخ ١٤٠١/٩/١٩هـ.(جامعة أم القرى، ١٤٣٧هـ، ١)

١. توفير أسباب التعليم العالي والدراسات العليا لإعداد مواطنين أكفاء مؤهلين لأداء واجبهم للنهوض بأمتهم في ضوء مبادئ الإسلام، وعلى وجه الخصوص فيما يلي: علوم الفقه والعقيدة الإسلامية وما يتصل به/ العلوم الطبيعية والتطبيقية/ العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات.
٢. القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي عن طريق إجراء البحوث وتشجيعها وإنشاء مراكز للبحث وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية.
٣. إعداد علماء ومدرسين متخصصين.
٤. المساهمة في تلبية احتياجات البلاد الإسلامية التي تخصص طائفة من أبنائها في العلوم بمختلف فروعها.

وتضم الجامعة أكثر من(٥٠٧٨) عضو هيئة تدريس، وأكثر من(١٢٥١٩٠) طالباً وطالبة من السعوديين، و(٣٤٦٣) من غير السعوديين في مرحلة البكالوريوس، و(٥٩٢٠) طالباً وطالبة من السعوديين و(٦٧٢) من غير السعوديين بالدراسات العليا، إلى جانب التعليم الموازي(٢٦١٤) طالباً وطالبة، والانتساب(١١٥٠٩) طالباً وطالبة حيث شكلت نسبة الإناث (٥٤%) والذكور (٤٦%) بالإضافة الكوادر البشرية العاملة في الإدارة

والخـدمات المسـاندة.(جامعـة أم القـرى، ١٤٣٧هـ،١-٥)

وبناء على ذلك فإن رسالة جامعة أم القرى لم تنحصر في التدريس، بل شملت النهوض بالبحث العلمي وخدمة المجتمع، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للتأليف والترجمة والنشر، وقد كان للجامعة دور بارز في كافة الأنشطة التى تمارس داخلها وخارجها.

(٣) ممارسات وإجراءات إدارة الأصول المعرفية بجامعة أم القرى:

بعد القراءة المتأنية لواقع وأهداف الجامعة التى تم صياغتها يمكن التنويه إلى قيام الإدارة العليا بالسعي إلى تحقيق أهدافها تحقيقاً للتنمية المستدامة حيث قامت بإدارة الأصول المعرفية (المادية وغير المادية)على النحو التالي:

أ. **الأصول المادية،** حيث قامت بنقلة نوعية تمثلت في النمو والتحديث لكافة مرافقها، وتوفير التجهيزات والمعدات اللازمة لطبيعتها، وتوفير الأيدي العاملة اللازمة للقيام بذلك.

ب. **الأصول غير المادية،** حيث قامت بتوفير مايلي:

- **كافة الخبرات** من الكوادر التدريسية الوطنية، وأعضاء هيئة التدريس من أصحاب الجنسيات العربية والأجنبية في كافة التخصصات العلمية.
- **الابتعاث،** حيث قامت بإيفاد المبتعثين سنوياً لمختلف الجامعات العالمية لمواكبة المستجدات العلمية ومناهج البحث العلمي ونظرياته.
- **تحديث وتطوير المناهج والخطط الدراسية بالجامعة،** حيث يتطلب ذلك تطوير وتجويد المناهج الدراسية بتغييرها، أو تعديلها؛ لتواكب التنمية واستحداث التخصصات العلمية لمواكبة احتياجات التنمية وسوق العمل.
- **دعم الأفكار والمعارف الجديدة،** من خلال نشر العلم وتنمية البحث العلمي وخدمة المجتمع، وقد تولي مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي عام(١٣٩٦هـ) هذا الدور، ثم توالى إنشاء العديد من المراكز العلمية لخدمة البحث العلمي في مختلف التخصصات التى تضمها الجامعة، الأمر الذي اقتضي توحيد الجهود المتعلقة بإدارة البحث العلمي تحت مظلة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بعد صدور الموافقة السامية عام (١٤٠٦هـ) بهدف دعم رسالة الجامعة، وتشجيع البحث العلمي والعناية بالتراث الإسلامي ويضم العديد من المراكز البحثية، مثل: (مركز بجوث الدراسات الإسلامية / مركز بحوث العلوم الصيدلانية/ مركز البحوث التربوية والنفسية / مركز بحوث اللغة العربية وآدابها/ مركز بحوث العلوم الهندسية والمعمارية/ مركز بحوث العلوم الاجتماعية/ مركز بحوث الطب والعلوم

الطبية/ مركز بحوث التعليم الإسلامي/ مركز البحوث والدراسات الاستشارية).

- **الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين،** عبر تلك المراكز العلمية المتخصصة أو من خلال المؤتمرات والندوات والدورات العلمية والأمسيات العلمية، وكذلك النشر العلمي بالمجلات المتخصصة العالمية والمحلية، أومن خلال المجلات والدوريات العلمية بالجامعة، وقد حظي ذلك باهتمام الإدارة العليا فكانت جميع طلبات أعضاء هيئة التدريس للتفرغ العلمي للبحث وفق الضوابط والحوافز الموضوعة، بالإضافة إلى تخصيص جوائز سنوية للأداء البحثي المتميز، والعمل التدريسي والإداري وخدمة المجتمع.
- **مكاتب بيوت الخبرة بالجامعة،** وتعمل على تعزيز مبدأ الشراكة الاستراتيجية بين الجامعة وكافة شرائح المجتمع، وتطوير الكفاءات المهنية المتخصصة لمنسوبي الجامعة، وتوظيف إمكانيات الجامعة المختلفة من أجل تحويل المعرفة والخبرة المتوفرة لدى الجامعة ومنسوبيها إلى مشاريع اقتصادية ذات عوائد مالية مما يساهم في تنمية الإيرادات الذاتية للجامعة ومنسوبيها والاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة خارج حدود الجامعة ولكن تحت مظلة رسمية، والدخول بهم إلى مجال الأعمال والاقتصاد بتقديم خدمات عملية متخصصة تقوم على أسس ربحية لإجراء دراسات استشارية أو تصميم وتنفيذ برامج تدريبية موجهة لكافة فئات المجتمع مع الحفاظ على معايير المهنة وسرية البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى تحقيق قيم مضافة للجهات المستفيدة وتشمل الحصول على خدمات استشارية متخصصة ذات درجة عالية من الكفاءة وبتكلفة معقولة، وحماية الحقوق المالية والفكرية لمختلف الأطراف.(جامعة أم القرى،١٤٣٧هـ،١-٢)
- **معهد الإبداع وريادة الأعمال،** حيث ينسجم مع توجه خطة التنمية التاسعة في المملكة العربية السعودية نحو بناء اقتصاد المعرفة كأولوية استراتيجية، للإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني، وتعزيز تنافسيته عالمياً، وتنويع موارده، وتقليص الاعتماد على الموارد النفطية، ومحاكاة التوجهات الدولية للجامعات المميزة، إدراكاً منه لأهمية إنتاج المعرفة في بناء الاقتصاديات الوطنية، ومدى تأثيرها في التنمية الشاملة والمستدامة. (جامعة أم القرى، ١٤٣٧هـ،١-٢) وذلك من خلال الاستفادة من الامكانات العلمية والبحثية لرأس المال البشري ورأس المعرفة الفكري للجامعة لخدمة وتلبية الاحتياجات المجتمعية داخل المجتمع السعودي والمكي على وجه التحديد.
- **التطوير العالي والجودة النوعية،** حيث سعت الجامعة إلى تحقيق الجودة الشاملة في جميع إداراتها وأقسامها الأكاديمية بهدف مواكبة

متغيرات العصر ومواءمة مخرجاتها لمتطلبات التنمية بالدولة وسوق العمل، وكانت نتيجة هذا الاهتمام تعدد مراحل تأسيس جهة رسمية مسؤولة عن الجودة والاعتماد إلى أن تم إنشاء عمادة التطوير العالي والجودة النوعية، مع مراعاة تطوير الهيكلة والمسمى والمهام المرتبطة بالتطوير والجودة.(جامعة أم القرى،١٤٣٧هـ،١)

- **النشر والتحكيم العلمي**، حيث سعت جامعة أم القرى في اتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لنشر البحوث العلمية الأصلية والجديدة والمتميزة في مجال اهتمامات المجلة، والعناية بجوانب البحث العلمي المتنوعة؛ تأليفاً وتحقيقاً وترجمة، وتطبيق ما يستجد من نظريات ومناهج واتجاهات عبر مجلة جامعة أم القرى (لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية / للعلوم التربوية والنفسية/ للعلوم التطبيقية/ لعلوم اللغات وآدابها/ الطبية/ للهندسة والعمارة/ للعلوم الاجتماعية).(جامعة أم القرى، ١٤٣٧هـ،١-٢)
- **المكتبات الجامعية**، حيث قامت الجامعة بإنشاء عمادة شؤون المكتبات، ومقرها بالعابدية في عام ١٤٢٤هـ، وتم تسميتها بمكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالية، وتعد المكتبة مؤسسة علمية ثقافية تربوية اجتماعية. تهدف إلى جمع مصادر المعلومات وتنميتها بالطرق المختلفة (الشراء، الإهداء، التبادل، والإيداع)، وتنظيمها واسترجاعها بأقصر وقت ممكن، وتقديمها إلى مجتمع المستفيدين على اختلافهم من خلال مجموعة من الخدمات التقليدية، كخدمات الإعارة والمراجع والدوريات والتصوير والخدمات الحديثة كخدمات الإحاطة الجارية، والبث الانتقائي للمعلومات، والخدمات الأخرى المحسوبة، وذلك عن طريق كفاءات بشرية مؤهله علمياً وفنياً وتقنياً في مجال علم المكتبات
والمعلومات.(العتيبي،١٤٢٨هـ،١٠٧)
- **مراكز المعلومات**، حيث تضم الجامعة عدداً من مراكز التقنية المختلفة مثل : مركز تقنية المعلومات والدعم الفني، ومركز الوسائل وتقنيات التعليم، ومراكز الوثائق والمحفوظات الحكومية، بالإضافة إلى عدد من المعاهد والمراكز البحثية في مختلف التخصصات العلمية. وهذه المراكز تهدف إلى خدمة جميع قطاعات الجامعة الأكاديمية والادارية من عمادات وكليات ومعاهد وإدارات، وخدمة أعضاء هيئة التدريس والطلبة ومنسوبي الجامعة، وخدمة الباحثين والمستفيدين من خارج الجامعة، وذلك من خلال ما توفره من مكتبات وشبكات وأنظمة وقواعد البيانات والمعلومات، وما تتيحه من فرص الاتصال بالعالم الخارجي للإفادة والاستفادة من الخبرات الخارجية والتواصل مع كل ماهو جديد

ومفيد.(العتيبي، ١٤٢٨هـ، ١٠٧-١٠٨) بالإضافة إلى وجود عمادة تقنية المعلومات، وعمادة التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد.

- **الدورات التدريبية الداخلية والخارجية،** حيث تقدم الجامعة برامج الدورات التدريبية العامة والخاصة، ومنح الدبلومات التأهيلية لطلابها والتخصصية للعديد من منسوبي وزارة التربية والتعليم والهيئات والمؤسسات المختلفة، هذا إلى جانب تنظيم العديد من الرحلات العلمية والزيارات الميدانية. كما أنها تُسهم في بناء وتأهيل الكوادر البشرية، وتنمية وتطوير رأس المال الفكري، واستقطاب معارف جديدة من خلال تلاقح المعرفة الداخلية مع المعارف الخارجية، مما يساعد على توليد وابتكار معارف جدية تثري الرصيد المعرفي لدى الجامعة .(العتيبي،١٤٢٨هـ، ١٠٨)

من خلال دراسة وتحليل واقع جامعة أم القرى فقد وجد أنها تتبع العديد من الاجراءات التى مكنتها من إدارة أصول المعرفة داخلها حيث استطاعت القيام بالتالي:

١. تنظيم إدارة أصول المعرفة.
٢. عمليات إدارة أصول لمعرفة.
٣. اكتساب إدارة أصول المعرفة وتطويرها.
٤. توليد وابتكار في إدارة أصول المعرفة.
٥. تداول وتشارك في إدارة أصول المعرفة.
٦. تقاسم في إدارة أصول المعرفة.
٧. تقييم إدارة أصول المعرفة.

وبهذا فإن جامعة أم القرى تعد مؤسسة أكاديمية تعليمية غير تقليدية حيث تركز في سياساتها واستراتيجياتها على إدارة الأصول المعرفية المادية وغير المادية بهدف تحقيق التنمية المستدامة لكافة مقوماته ضماناً لرأس مال بشري فكري يستطيع تحقيق تلك التنمية المنشودة داخل المجتمع في ظل اقتصاد المعرفة؛ فقد قامت الجامعة بتغييرات وإصلاحات داخل أنظمتها التربوية ترتكز على" التخطيط التربوي والاستراتيجي كمفهوم عقلاني وعلمي يهدف إلى ارتياد المستقبل وتحسين الأوضاع المختلفة، وخاصة تجويد التعليم، وتحقيق الجودة فيه وتحقيق التكامل بين رأس المال المادي ورأس المال البشري، وبناء الشخصية الإنسانية القادرة على العطاء والتكيف". (الزهراني،٢٠١٣م،٢٥٧)

المحور الثالث: التنمية المستدامة:

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة على عدة مدلولات، منها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والإداري إلى غير ذلك؛ لذا فإن التعرف على مفهومها وخصائصها والسياق التاريخي الذى ظهرت فيه، للوقوف على المدلول العلمي والأكاديمي للمفهوم، وذلك على النحو التالي:

(١) مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التى مازال يكتنفها العديد من الغموض ويتنوع تعريفه بتنوع المجالات التى

ينتمي إليه فيعرفه أبو بطانة(١٤٢٧هـ،٨٦) بأنه "قدرة الأنظمة التربوية على توفير فرص التعليم والتدريب للجميع بشكل مستدام، وبالنوعية التي تتلاءم مع الاحتياجات المتعددة والمتغيرة للأجيال". في حين عرفها الزهراني(٢٠١٣م،٢٣١) على الصعيد الاجتماعي والإنساني بأنها" تعني تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن بتطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية". يعرفها عبدالحميد (٢٠٠٧م،٨٧) بأنها" العملية الإدارية للموارد الطبيعية المتاحة، وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يضمن الوفاء المستمر لإشباع احتياجات البشر حاضراً ومستقبلاً".

أما من الناحية الإسلامية فإنه يمكن تعريفها بأنها "عملية متعددة الأبعاد تعمل على توازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة ووصلاً إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر".(وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، ١٤٢٧هـ،١٣٨)

وبناء على هذه التعريفات يمكن تعريف التنمية المستدامة إجرائياً بأنها: مجموعة التغيرات الجذرية التى تحدثها المؤسسات الأكاديمية والتعليمية فى مجتمع ما من خلال اكسابه القدرة على تحقيق التطور الذاتي المستمر استغلالاً لكافة عناصره المتاحة بهدف تحسين وتجويد نوعية الحياة داخله.

(٢) خصائص التنمية المستدامة:

أن للتنمية المستدامة بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها والتي حددها التابعي (٢٠٠٦م،٤٢)، وليله(٢٠٠٧م، ١٥٧-١٦٠)، والزعبي وآخرون (٢٠٠٩م،٢٤٨-٢٤٩) حددها من نماذج التنمية، وفيما يلي نستعرض أهم هذه الخصائص:

- **فهي تنمية ذات طبيعة إيجابية؛** حيث يشارك جميع أعضاء المجتمع في تنفيذ خطواتها، حيث يتعايش البشر في هذا النمط من التنمية مع مختلف مراحل المشروع منذ إصدار قراره وحتى تجسيده.
- **المشاركة الديموقراطية؛** حيث تفترض المساواة بين البشر، ولا يقوم البعض بتنفيذها وكالة عن بعض، لكونها تتطلب وعي ومشاركة الجميع وفق مرجعية

مشتركة، ومن ثم تعتبر مدخلا للممارسة الديموقراطية الحقيقية، ومطلباً لتحفيز البشر واستثارة دافعيتهم وتطوير وعيهم.

- **أن تسعى التنمية المستدامة إلى تمكين المهمشين**؛ من الفقراء والأقليات والمرأة... وغيرهم بهدف مشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
- **تتميز التنمية المستدامة كذلك بالتنوع**، حيث يوجد أنماط متوازية تؤدي إلى التنمية، وبإمكانية اختيار كل بلد للنهج التنموي الذي يراه مناسباً لها رغم تبني الجميع لنفس الأهداف التنموية البعيدة المدى.
- **التنمية المستدامة لا تستند إلى فكرة التبادل التي استندت إليها التنمية التقليدية**، لأن التبادل يتضمن تعويضا أو بدلاً فورياً، ويتطلب اتفاقات تعاقدية ونظاما قانونيا معقداً، أما التنمية المستدامة فلا تتطلب هذا التعويض الفوري، لأنها ترتكز على أساس أخلاقي يُمكَّن الأفراد من تأجيل إشباع رغباتهم، فرأس المال الاجتماعي يشجع الأفق الأبعد أمداً في التفاعل الاجتماعي؛ حيث تأخذ أجيال الحاضر في اعتبارها مصالح أجيال المستقبل.
- **عالمية مطالب الحياة، والاستدامة والتواصل بين الأجيال، ومناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية**. فعالمية مطالب الحياة هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية المستدامة اليوم بضرورات التنمية في الغد، ولاسيما بالحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل. وأقوى حاجة لحماية البيئة هي الحاجة الأخلاقية إلى ضمان فرص للأجيال المقبلة مماثلة للفرص التي نعمت بها الأجيال السابقة. وهذا الضمان هو أساس التنمية المستدامة، فالاستدامة لا يكون لها معنى إذا كانت تعنى استدامة فرص الحياة البائسة والمعوزة، إذ لا يمكن أن يكون الهدف هو العمل على استدامة الحرمان البشري.

(٣) أهداف التنمية المستدامة:

لقد حدد الزهراني(٢٠١٣م،٢٣٥-٢٣٦) الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها وتتفق مع أهداف الجامعات وأدوارها تتمثل في الأهداف التالية:

١. تحقيق الخلافة، وعمارة الأرض وفق منهج الله تعالى.
٢. تعزيز حقوق الإنسان، وإرساء العدل والمساواة.
٣. تحقيق التوازن والاهتمام بتحسين جودة الحياة، وحماية البيئة.
٤. تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة.

٥. توسيع قاعدة المشاركة داخل المجتمعات.
٦. إعلاء شأن الحاضر، واستشراف المستقبل ومصير الأجيال القادمة.
٧. تنمية القيم والمهارات لدى الأفراد للتفاعل مع المستجدات العلمية والمعرفية والتكنولوجية وتوظيفها لصالح التنمية والإنسانية.

وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول بأن التنمية المستدامة تسعى إلى الشمولية كركيزة يستند إليها المجتمع المعاصر في تحقيقها خاصة، وأنها تراكمية جاءت نتويجا لأفكار وخبرات عملية ماضية ذات رؤية تطويرية مستقبلية ذات اسهامات إثرائية متجددة، ويشارك فيها كافة أطراف المجتمع انطلاقاً من منظور أخلاقي متوازن بين كافة أبعادها التنموية وعناصرها المختلفة.

المحور الرابع: العلاقة بين جامعة أم القرى وإدارتها لأصولها المعرفية تحقيقاً لمفهوم التنمية المستدامة:

تمثل الجامعات أحد أهم العوامل التى تساهم في التحول نحو التنمية المستدامة، وزيادة قدرات أفراد المجتمع لتلبية حاجاتهم وتحويل تطلعاتهم إلي واقع ملموس، لذا قامت جامعة أم القرى بتقديم نظاماً تعليماً جيداً كشرط مسبق من أجل الوصول إلي التنمية المستدامة لكافة عناصر العملية التعليمية (مدخلات/ عمليات/ مخرجات) خاصة فى ظل الرؤية المستقبلية التى تتطلع لها الجامعة في مواكبة التطور الحادث في كافة المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وقد حدد الهروط (٢٠١٠م،٨٠٥). تلك العلاقة فيما يلي:

(١) **المواءمة:** إن أهم الأسس لربط الجامعة بالمجتمع هو ربط التعليم العالي بحاجات المجتمع التنموية وسوق العمل، بمعني المواءمة والتطابق أو التلاقي بين ما تقوم به مؤسسات التعليم العالي فعليا وما يتوقعه ويحتاجه المجتمع في هذه المؤسسات، وكمقدمة لتحقيق هذه المواءمة لابد من تحقيق الانسجام بين سياسات التعليم العالي من جهة وسياسات تنمية القوى البشرية الوطنية واحتياجات سوق العمل، ومواجهة التحولات السريعة على المستوى الوطني والعالمي واستباقها والاستجابة لها من جهة أخرى.

(٢) **الجودة:** لم تعد جودة التعليم في جامعة أم القرى مسألة تحتاج إلي تأخير أو انتظار فهي الأساس الذي يكفل استمراريتها، وبالتالي تحقيق دورها المجتمعي بكفاءة. وتشمل قضية الجودة ونوعية أداؤها في علاقتها بالمجتمعات المحلية ثلاثة مستويات أساسية:

١. **جودة المدخلات :** نال هذا المستوي نوعية المدخلات في التكوين الأكاديمي والإداري

للجامعة ونوعية الطلاب ما يعني الانتباه إلي سياسات القبول مع مراعاة الحق في توفير التعليم، أي خلق معادلة موازنة بين الحق في التعليم العالي لكل من يطلبه من جهة والحق في حماية مستوي طلبة الجامعة.

٢. **جودة العمليات:** ويتطلب هذا المستوى وضع الأهداف المجتمعية في أولويات العمليات التعليمية والبحثية والبرامج الموجهة للمجتمعات ووضع معايير صارمة تضمن مستويات متقدمة في الأداء. وضرورة التخلي عما تبقى من أساليب التدريس التقليدية القائمة علي المحاضرة والتلقين، وإكساب الطالب المعلومات علي حساب تنمية قدراته ومهاراته في التفكير النقاد والتحليل والاستنباط والابتكار والإبداع. كما أن على الجامعة أن تعمل علي تعزيز مفهوم العمل الجماعي الذي يشمل طلاب الجامعة وأعضاء هيئة التدريس وأفراد المجتمع.

٣. **جودة المخرجات:** يعني هذا المستوى محصلة ما يصل إلى المجتمع من مخرجات الجامعة من موارد بشرية وبحث علمي وبرامج متخصصة للشراكة مع المجتمعات المحلية.

(٣) **الشراكة والتبادلية:** إن العلاقة بين الجامعة والمجتمع تحتاج أن تبنى على أساس الشراكة والتبادلية فالجامعة مطالبة بتوضيح سياساتها وفلسفتها وبرامجها والإمكانات المتاحة فيها لتنمية المجتمع، كما أن مؤسسات المجتمع معنية بالضرورة بأن تنفتح على الجامعات، وأن تكون على تواصل دائم معها حتى تتمكن من إيصال مطالبها للجامعة وعرض احتياجاتها حتى تتمكن الأخيرة من الارتقاء بنظم العمل ابتداءً من وضع الاستراتيجيات إلي وضع البرامج التدريبية علي رأس العمل والقيام بالأبحاث التطبيقية التطويرية الملبية لمتطلبات السوق واحتياجات التنمية.

وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول بأن جامعة أم القرى استطاعت تحقيق تلك العلاقة فعملت منذ نشأتها على إحداث التطوير الشامل في كافة مدخلاتها وعمليات التعليمية بهدف تحقيق مخرج تعليمي قادر على التنافس وتحقيق الريادة والتنمية المستدامة، بل قامت بتوقيع العديد من عقود الشراكة والتوأمة بينها وبين العديد من الجامعات العالمية والمحلية، ومؤسسات اقتصادية وتكنولوجية وغيرها مثل الشراكة مع شركة وادي مكة؛ بهدف تحقيق التنمية المستدامة، بل وتسعى جاهدة إلى تبني البرامج والرؤى المستقبلية على مستوى الجامعة أو المملكة بهدف مواكبة مستجدات العصر فنجدها في طليعة المؤيدين والمتبنيين لرؤية المملكة(٢٠٣٠م) فعقدت الندوات والورش من أجل تحليلها وكيفية المشاركة في تفعيلها على أرض الواقع، انطلاقاً من دورها الريادي في

مجتمعها من خلال قدرتها على توليد الأفكار الجديدة والمبدعة لتنمية مستدامة حقيقية.

المحور الخامس: رؤية استشرافية لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة:

يمر العالم بمتغيرات سريعة ومتلاحقة بفعل التطور التكنولوجي والتدفق المعلوماتي، مما جعل الدول المتقدمة والمتطلعة للتقدم على السواء تتسابق في تطوير النظم الإدارية بمؤسساتها التعليمية والأكاديمية لمواجهة هذه المتغيرات المتلاحقة وتحدياتها المستقبلية إيماناً منها بأن الأسلوب الإداري يمكن أن يُسهم فى تطوير وإدارة مدخلات وعمليات إدارة الأصول المعرفية بها لإعداد مخرجات تعليمية قادرة على تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

وبناء على ذلك يقدم البحث رؤية استشرافية مقترحة لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تحقيقاً للتنمية المستدامة بناءً على النتائج التى توصل إليها، وهى على النحو التالي:

(١) أن مفهوم إدارة أصول المعرفة، لا يتم تداوله في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية بشكل يبرز أهميته ومكوناته وأهم عملياته التى يقوم عليها.

(٢) أن المعرفة وإدارة أصولها عبارة عن حقل معرفي خصب له فلسفته ونظرياته وأسسه الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية.

(٣) أن إدارة أصول المعرفة أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في بيئة الأعمال الإدارية الحالية ولا سيما المؤسسات الأكاديمية والتعليمية باعتبارها منظمات مجتمعية تربوية تعمل على إعداد كوادر بشرية مؤهلة للقيام بحركة التنمية المستدامة داخل المجتمع.

(٤) أن إدارة أصول المعرفة تتعامل وفق منهجية علمية تعتمد على التنظيم والتوليد والمشاركة للمعرفة وأصولها مع المعارف والموارد البشرية، وكذلك المجتمع المحيط بهذه المؤسسات الأكاديمية والتعليمية بهدف تحقيق الميزة التنافسية المستدامة؛ مما يُسهم في زيادة الإقبال عليها.

(٥) تعد جامعة أم القرى كمؤسسة أكاديمية تعليمية تمتلك بنية أساسية معرفية قوية لتأهيل العنصر البشري للعمل في ظل اقتصاد المعرفة من ناحية، والمساهمة في حركة التنمية المستدامة من ناحية أخري خاصة في ظل تطلعات المملكة العربية السعودية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالإضافة إلى تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة المجتمعية لتمكين الموارد البشرية لتحمل المسؤولية والمبادرة في حركة التنمية وتحدياتها داخل المجتمع السعودي.

(٦) أن حركة التنمية المستدامة تعتمد على تنمية رأس المال البشري الفكري، لكونه العنصر

الفاعل والمسؤول عنها؛ لذلك فقد وضعتها المؤسسات الأكاديمية والتعليمية في بؤرة الاهتمام من خلال تقديم كافة التسهيلات والامكانات اللازمة لإدارتها بكفاءة عالية خاصة وأنها أهم مدخلات العملية التعليمية.

وفى ضوء الإطار النظري للبحث وأهم النتائج التى تم التوصل إليها، يمكن تحديد الرؤية الاستشرافية لتحديد متطلبات إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمة تحقيقاً للتنمية المستدامة على النحو التالي:

(١) المنطلقات التى تقوم عليها الرؤية الاستشرافية المقترحة:

تقوم الرؤية الاستشرافية المقترحة لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية على المنطلقات التالية:

- وجود مؤسسات أكاديمية وتعليمية تمتلك بنية تحتية ومعلوماتية متطورة.
- وجود أصول معرفية تقوم عليها تلك المؤسسات الأكاديمية والتعليمية تُدار وفق منهجية علمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وزيادة الطلب الاجتماعي عليها.
- ضرورة امتلاك المؤسسات الأكاديمية والتعليمية للعنصر البشري الكفء المؤهل علمياً؛ لتطبيق إدارة الأصول المعرفية انطلاقاً من طبيعة الدور المناط بها في المجتمع؛ حيث تعد المسؤول الرئيسي عن إعداد وتهيئة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، والعنصر الحيوي لجميع عمليات التنمية المستدامة بالمجتمع.
- ضرورة وجود أصول لإدارة المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية(فلسفة المعرفة) المادية والبشرية؛ لتقدم العديد من الأنشطة والخدمات التعليمية والبحثية والاستشارية لقاء مقابل مادي، حيث تُعد أى طريقة أو أسلوب يمنح تلك المؤسسات ميزة تنافسية، وإدارة أصول المعرفة بها يعد من الأساليب الإدارية الحديثة في هذا الاتجاه من ناحية، وما يقدم لطلابها عند التحاقهم بها للحصول على المعرفة من مصادر يسهل الوصول إليها من ناحية أخرى.
- ضرورة تهيئة المناخ التنظيمي المناسب الذي يتوافر في تلك المؤسسات ويتسم بالثقة، فلا يتردد أى عضو بداخلها من نشر وتوزيع وتبادل ما لديه من معرفة.
- ضرورة وجود أسس لإدارة الأصول المعرفية (إدارة المعرفة)، وتحقيق التطوير المستمر لنظام إدارتها بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية، ورفع كفاءتها الداخلية الخارجية؛ كي تُسهم فى تطوير ورفع الكفاءات العلمية والمهنية لأعضاء

هيئة التدريس، والباحثين، وكافة الفئات المستفيدة منها.

(٢) الأهداف الاستراتيجية للرؤية الاستشرافية المقترحة:

تهدف الرؤية الاستشرافية المقترحة لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية، وذلك من خلال:

- تبني المفاهيم والأساليب والممارسات الإدارية الحديثة، التي تُسهم في رفع مستوى الأداء التعليمي، والبحثي الابتكاري، بهدف رفع مستوى وكفاءة جودة مخرجاتها.
- الوعي بمصادر المعرفة وتكاملها مع الأساليب الإدارية الحديثة.
- التأكيد على مفهوم إدارة أصول المعرفة في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحويل بيئة العمل داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية إلى أنموذج تطبيقي تتجسد فيه روح التعاون والصدق والأمانة في العمل.
- يكون التصور بذرة مشروع متكامل على مستوي جميع مؤسسات المجتمع.

(٣) المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة في ضوء الرؤية الاستشرافية المقترحة:

من المؤكد أن تطبيق إدارة أصول المعرفة بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية تأخذ أشكالاً ومسميات عديدة لتصل إلى أهدافها إلا أنها تتفق في نهاية الأمر على المتطلبات التربوية اللازمة لإدارة الأصول المعرفية على النحو التالي:

١. **توفر البنية التحتية التكنولوجية،** والتي تتمثل في الأجهزة والمعدات والبرمجيات الخاصة ومحركات البحث الإلكتروني والحاسوب والتي تقوم بنقل وتحزين ومعالجة البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى نظم التشغيل المختلفة والبرمجيات المساندة والمتخصصة.

٢. **توفر البنية التحتية للموارد البشرية،** حيث يعد الجانب البشري الجزء الأساسي في إدارة أصول المعرفة، ومن أهم المقومات التي يتوقف عليها نجاحها في تحقيق أهدافها، لكونه يتضمن الأساس الذي تنتقل عبره المعرفة. وهؤلاء يعرفون" بأفراد المعرفة " التي تقع عليهم مسؤولية القيام بالنشاطات اللازمة لتوليد المعرفة وتخزينها وتوزيعها، إضافة إلى إعداد البرمجيات اللازمة؛ لذا تعتبر عقول العاملين أعظم قواعد البيانات والمعلومات مما يستوجب على أي المؤسسات الأكاديمية أن تسمح لكل فرد فيها أن يتحدث مباشرة ويستفيد من أكثر الأفراد و أحدثهم خبرة ومهارة، حيث يسهم ذلك في أن

يشعر الأفراد الذين يقدمون تلك المعلومات الأهمية والاحترام. كما من الضروري أن توفر المؤسسة لذوي المعرفة والكفاءة المتميزة الحوافز المناسبة، التي تحفزهم على إشراك غيرهم بما لديهم من معارف وخبرات.(الزطمة،٢٠١١م،٣٦). والعمل على توظيف تكنولوجيا إدارة العنصر البشري بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

٣. **توفر البنية التحتية للثقافة التنظيمية،** حيث يقصد بالثقافة التنظيمية بأنها تلك القيم والمبادئ الأساسية، التى تنشأ بين أفراد المؤسسات الأكاديمية والتعليمية والتي تؤثر بدورها في الجوانب الملموسة لها ولسلوك العاملين داخلها وفى تكيفهم مع تلك التحديات التى تواجههم داخلياً وخارجياً، كما أنها تحدد الأسلوب الذي ينتهجه هؤلاء العاملين في قراراتهم وإدارتهم لمرؤوسيهم ومؤسساتهم.

٤. **توفر الهيكل التنظيمي،** إذ يعد من المتطلبات لنجاح أى عمل بما يحتويه من مفردات قد تقيد الحرية بالعمل أو إطلاق الابداعات الكامنة لدى العاملين بالمؤسسات الأكاديمية؛ لذا لابد من هيكل تنظيمي يتصف بالمرونة ليستطيع أفراد المعرفة من إطلاق ابداعاتهم للعمل بحرية لاكتشاف وتوليد المعرفة، يمكن من خلاله أن تسير العملية التعليمية داخل تلك المؤسسات على أكمل وجه؛ لأن نجاح المؤسسات في إدارة أصول المعرفة نجحت في كافة مدخلات وعمليات العملية التعلمية، وبالتالي تمكنت من توفير عنصر بشري قادر على احداث التنمية المستدامة.

٥. **توفير قيادات إدارية** داعمة لإدارة أصول المعرفة داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية تؤمن بفوائد تطبقها.

٦. **توفير فرق عمل متخصصة** تعمل على إدارة أصول المعرفة وفق معايير محدده تتناسب مع طبية واحتياجات الجامعات كمؤسسات أكاديمية تعليمية بصفة عامة، وجامعة أم القرى على وجه التحديد، بالإضافة إلى قيامها بنشر ومشاركة وغرس الرؤية المعرفية عبر شبكات المعلومات الداخلية والخارجية لدى أعضاء هيئة التدريس، طلاب الجامعة وكافة العناصر البشرية داخلها.

٧. **توفير الطرق والوسائل** التى تساهم في تحديد وحصر الأصول المعرفية بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية من ناحية، وتحليل حجم القيمة المضافة بعد مراجعة الاستخدام الأفضل للأصول المعرفية.

٨. **توفير الموارد المعرفية،** ويقصد بها المصادر التى يمكن من خلالها الحصول على المعلومات والبيانات، ومن أمثلة ذلك المكتبات بأنواعها، شبكات

المعلومات العالمية، ومراكز ومصادر المعلومات.

٩. **توفر المطلب الاجتماعي،** حيث يركز على تقاسم المعرفة والخبرات الشخصية بين الأفراد، وبناء جماعات من صناع المعرفة، وتأسيس مجتمع قائم على ابتكاراتهم وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الأفراد تأسيساً لثقافة تنظيمية إيجابية داعمة للمعرفة وإنتاجها وتقاسمها.(الملكاوي، ٢٠٠٧م، ٨٥)

١٠. **توفير نماذج لقياس الأصول المعرفية،** من المؤكد أن امتلاك المؤسسات الأكاديمية التعليمية لأدوات قياس موضوعية تمكنها من تقييم وقياس الأداء وعوائده، وتحليل النتاج الفكري، وقياس الاتجاهات النوعية والكمية خاصة عندما تتوافر نماذج يمكن تطويعها للاستخدام والتطبيق ومنها: قياس القيمة المالية لرأس المال البشري الفكري، مراقبة الأصول المعرفية غير المادية، قياس مستوى الأداء النسبي لبراءات الإبداع والاختراع، مقياس رضا المستخدم...إلخ. من أجل الارتقاء بمستوى كفاءتها.

١١. **توفير الخطط اللازمة لبناء منظومة تكاملية؛** لتبني إدارة أصول المعرفة كمدخل لتطوير وتحسين الأداء الفردي والمؤسسي للجامعات السعودية ومنها جامعة أم القرى كمؤسسة أكاديمية وتعليمية، لما له من فوائد علمية وأكاديمية تتمثل في زيادة قدراتها في تلبية احتياجات المجتمع المحيط، وزيادة قدراتها على الإبداع والابتكار؛ ولنشر وتطبيق رؤية (٢٠٣٠م) لتنمية المجتمع واستدامته.

١٢. **توفير استراتيجيات لمراجعة المتطلبات اللازمة** لإدارة أصول المعرفة بشكل مستمر على أن تتسم بالمرونة الكافية ضماناً لتحقيق التنمية المستدامة.

١٣. **توفر قواعد بيانات ومعلومات** حول جوانب الأداء المختلفة في الجامعات السعودية، وتوفير معلومات حول مخرجاتها خاصة في ظل انطلاق المملكة في تنفيذ رؤية المملكة(٢٠٣٠م) ؛ لتحقيق التنمية المستدامة.

(٤) آليات تفعيل الرؤية الاستشرافية المقترحة لتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة أصول المعرفة:

انطلاقاً من أهداف الرؤية الاستشرافية المقترحة، ونظراً لما توصل إليه البحث الحالي من نتائج توصي بضرورة تطبيق إدارة الأصول المعرفية في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية، وتحديد المتطلبات اللازمة لذلك، فإن البحث يحاول تفعيل تلك الرؤية الاستشرافية من خلال الآليات التالية:

١. **النشر والتوعية:** وهى التى تشمل توعية كافة الموارد والعناصر البشرية بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية بالأساليب الإدارية الحديثة في إدارة أصول المعرفة من حيث ماهيتها وعناصرها وذلك من خلال:

- **الإثارة،** بهدف جذب انتباه واهتمام كافة المستويات لأهمية تطبيقها، وذلك بجعلها بؤرة تفكيرهم.
- **التعريف،** أى التعريف بها وبأهميتها كقيمة يمكن أن تضيف الكثير عند تطبيقها.
- **التحفيز،** حث المستويات الإدارية العليا على التمسك بتطبيق إدارة أصول المعرفة في كافة جوانب المؤسسات الأكاديمية والتعليمية وفق المنهج العلمي القويم.

ومن أهم المؤشرات التي تؤكد علي تحققها:

- إظهار الاهتمام بتطبيقها بالسؤال والاطلاع ومشاهدة برامج عنها.
- التمسك المبدئ ببعض جوانب هذه القيم المضافة عند تطبيقها.
- إظهار بعض القلق وعدم الرضا إهمالها وعدم عن التمسك بتطبيقها.

٢. **التدريب:** ويهدف إلى قدر كبير من التعاون والمتابعة من جانب المستويات الإدارية العليا بالمؤسسات الأكاديمية والتعليمية، حتي يتمكن كافة عناصر الموار البشرية من استيفاء التدريب عليها واتقانها بالصورة الصحيحة، ومن ثم التطبيق العملي والممارسة الحقيقية لإدارة أصول المعرفة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

- توفير بيئة مناسبة لتطبيقها.
- المتابعة المباشرة وغير المباشرة.
- تفعيل المناسبات والأحداث التربوية التى تهدف لتطبيقها.
- التزام المنهجية العلمية في التطبيق والتنفيذ.

ومن أهم المؤشرات التي تؤكد علي تحققها:

- الاستجابة السريعة للتصحيح والتوجيه في كافة مراحل التطبيق.
- التفاعل مع كافة الأنشطة التى تتم داخل المؤسسات الأكاديمية التعليمية.
- أخطاء أقل عند التطبيق.

٣. **التعزيز والاتقان:** حيث يتم فهم وتحسين مستوي التطبيق العملي لإدارة أصول المعرفة في تدعيم الذاتية، وهو ما يسمى بالإتقان في التطبيق، الذي يستوجب من المستويات الإدارية العليا استخدام أسلوب التعزيز والتدعيم الذي يعد من أهم مبادئ واجراءات تطبيقها. ويكون التعزيز هنا بطريقين الأولى: تعزيز الممارسات الإيجابية، والثانية معالجة الممارسات السلبية، ويتم ذلك من خلال:

- أن يكون التعزيز وفق منهجية علمية هادفة؛ لتنفيذ وتطبيق الممارسات الإيجابية داخل المؤسسات الأكاديمية والتعليمية.
- التنوع في أساليب التعزيز للممارسات الإيجابية.

ومن أهم المؤشرات التي تؤكد علي تحققها:

- الممارسة الذاتية.
- تقديم النموذج القدوة في ممارسة القيمة المراد اضافتها من خلال تطبيق إدارة الأصول المعرفية.
- الحرص على التعاون مع الآخرين وتدريبهم على ممارسة إدارة أصول المعرفة وعملياتها.

المراجـــــــع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو النادي، مريم فؤاد؛ الكيلاني، أنمار مصطفي(٢٠١٥م). قواعد مقترحة لإدارة المعرفة في الجامعات الأردنية الرسمية بناء على نماذج مختارة، **دراسات العلوم التربوية**،(ع١). مج(٤٢). ص ص٦٣- ٨٥.
- أبو بطانة، عبد الله (١٤٢٧هـ، ربيع الأول). مفهوم التربية المستدامة، **الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم**، ببيروت. الأربعاء ٢٨ ربيع الأول١٤٢٧هـ، الموافق ٢٦- ابريل ، ٢٠٠٦م.
- التابعي، كمال (٢٠٠٦م). **التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات**، القاهرة: الأسس العلمية للمعرفة: مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية.
- الزطمة، نضال محمد(٢٠١١م). **إدارة المعرفة وأثرها على تميز الأداء دراسة تطبيقية على الكليات والمعاهد التقنية المتوسطة العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشور كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الزعبي، علي زيد؛ فؤاد عويد العنزي؛ الصالح، وعامر علي الصالح(٢٠٠٩م)."التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس "**حوليات آداب عين شمس- مصر**.(مج)٣٧. ص ص٢٢٩- ٢٧٠.
- الزهراني، معجب بن أحمد معجب العداوني(٢٠١٣م). "إسهام الجامعة في معالجة تحديات التنمية المستدامة: دراسة تحليلة" **مجلة التربية جامعة الأزهر**.(ع١٥٣).(ج١). ص ص ٢٢١- ٢٨٨.
- العتيبي، ياسر بن عبدالله بن تركي(١٤٢٨هـ).**إدارة المعرفة وامكانية تطبيقها في الجامعات السعودية دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- الفيروزابادي، مجد الدين محمد (٢٠٠٥م). **القاموس الحيط**.(ط٨).(تحقيق محمد نعيم العرقسوسي)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الكلاوي، ميرفت كمال(٢٠٠٥م). إدارة المعرفة كمدخل للتطوير التنظيمي، **مجلة الادارة ربع سنوية يصدرها اتحاد جمعيات التنمية الأدرية**.(مج١٤). ص ص١٢

- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية(١٩٩٥م). **تطوير التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤ – ١٩٩٥.** القاهرة: المركز القومي للبحوث.
- الملكاوي، ابراهيم(٢٠٠٧م). **إدارة المعرفة : الممارسات والمفاهيم**، عمان: دار الوراق.
- النشار، السيد السيد(٢٠١٠م). **أساسيات إدارة المعرفة**، الاسكندرية: دار الثقافة العلمية.
- الهروط، علي(٢٠١٠م)."إصلاح الجامعات العربية: مدخل تنموي في العلاقة مع المجتمع" **في المؤتمر العربي الثالث ، الجامعات العربية : التحديات والآفاق– المنظمة العربية للتنمية الإدارية – مصر شرم الشيخ: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.** ص ص٧٩٧– ٨١٤.
- حلاوة، جمال (٢٠١١م)."دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية ". **مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك)** – الولايات المتحدة الأمريكية(ع٤).(مج٢). ص ص ٢١ – ٣١.
- دفلين، كيث (٢٠٠١م).الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات.(ط١).(تعريب شادي اليافي)، الرياض: مكتبة العبيكان.
- رفاعي، ممدوح عبدالعزيز(٢٠٠٧م). الأصول المعرفية، **مجلة إدارة الاعمال، مصر**.(ع١١٨).ص ص ٦٦–٦٩.
- صادق، محمد فكري فتحي (١٤٣٧هـ، ربيع الأخر). " التكامل المعرفي لدى علماء المسلمين كمُدخل لإصلاح برامج إعداد المعلم بكليات التربية"، **بحث مقدم للمؤتمر الخامس لإعداد المعلم**".(مج١). مكة المكرمة: جامعة أم القرى ،كلية التربية فى الفترة ٢٣–٢٥ من شهر ربيع الآخر١٤٣٧هـ. ص ص٢٠–٦١.
- عبدالحميد ، أحمد أبو اليزيد (٢٠٠٧م) **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، الإسكندرية : مكتبة بستان المعرفة.
- لاشين، محمد عبدالحميد؛ أبو عليوة، نهال سيد(٢٠١٣م). "دراسة مقارنة لتطبيقات إدارة المعرفة في بعض المؤسسات العالية الآسيوية وامكانية الافادة منها في مصر والمنطقة العربية، **مجلة التربية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.(ع٣٩).(س١٦). ص ص١١٣– ٢٠٨.
- ليلة، على (٢٠٠٧م). **مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية**، القاهرة: جامعة عين شمس.
- متولي، عبدالله حسين (٢٠١٠م، نوفمبر). التحول من إدارة المعلومات إلى إدارة الأصول المعرفية: رؤية استشرافية تقويمية للاحتياجات والمتطلبات وعوائد التطبيق في المكتبات الرقمية العربية. **لمؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (المكتبة**

الرقمية العربية: عربي أنا: الضرورة، الفرص والتحديات). (مج١). بيروت: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم) و وزارة الثقافة وجمعية المكتبات بالجمهورية اللبنانية، ٦٩٠ – ٧٢٠.

- محجوب، وجية(٢٠٠٢م). **البحث العلمي ومناهجه**، بغداد : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.
- وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة(١٤٢٧هـ، يونيو). العالم الإسلامي والتنمية المستدامة، **المنعقد بجدة في الفترة من ١٠-٢٠٠٢/٦/١٢م، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة [إيسيسكو]**، مطبعة إليت، المغرب، ١٤٢٧هـ.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Barnes, Stuart (ed.) (2002) Knowledge Management Systems: Theory and Practice , London , Thomson Learning
- Daft, Richard L., (2001), Organization Theory and Design, 7 th Ed., South Western. Collage Publishing Ohio.
- JEE YONG, C., & WOOJIN, Y. (2015). S0cial Facets of knowledge Creation : the Validation of knowledge assets .Social Behavior & Personality: An International Journal, 43(5), 815-827. doi : 10. 2224 /sbp . 2015 .43.5.815
- Malhotra, Y. (2003, September). Measuring knowledge assets of a nation: knowledge systems for development. In Research Papers prepared for the Invited Keynote Presentation at meeting ,,Knowledge Systems for Development.
- Minson shin Tony Holoden & Ruth A. Schmidt (2001): "from Knowledge Theory to Management Practice :Towards and integrated Approach " information processing &Management, VOL. (37) Issue(2) p. 316
- Naftanaila, I. (2012). Managing knowledge assets in project environments. Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology,2(1).
- Turban, E., & Mclean, E., and Wethrebe(2008),Information Technology for Management Making Connection for Strategic Advantage, John Wiley & Sons,Inc.,U.S.A.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

- جامعة أم القرى(١٤٣٧هـ). **إحصائيات جامعية**، (تم استرجاعة بتاريخ ١٤٣٧/٦/٢٧هـ). متاح على الرابط. https://uqu.edu.sa/main/1072,P.P1-5
- جامعة أم القرى(١٤٣٧هـ). **إدارة مجلات الجامعة**، (تم استرجاعة بتاريخ ١٤٣٧/٦/٢٨هـ).متاح على الرابط. https://uqu.edu.sa/usj/AboutUs,P.P.1-2.
- جامعة أم القرى (١٤٣٧هـ). **أهداف الجامعة**، (تم استرجاعة بتاريخ١٤٣٧/٦/٢٧هـ). متاح على الرابط. https://old.uqu.edu.sa/page/ar/13,P.1
- جامعة أم القرى(١٤٣٧هـ). **معهد الابداع وريادة الأعمال**، (تم استرجاعة بتاريخ١٤٣٧/٦/٢٨هـ). متاح على الرابط. https://uqu.edu.sa/iei,P.P.1-2
- جامعة أم القرى(١٤٣٧هـ). **مكاتب الخبرة**، (تم استرجاعة بتاريخ١٤٣٧/٦/٢٨هـ). متاح على الرابط. https://uqu.edu.sa/icrs/278, P.P.1-2.

- جامعة أم القرى(١٤٣٧هـ).**عمادة التطوير العالي والجودة النوعية**،(تم استرجاعة بتاريخ ٦/٢٨ /١٤٣٧هـ). متاح على الرابط. https://uqu.edu.sa/quality/AboutUs,P.P.1-2